الصلاة في هذه الازمنة الثلاثة ولم يذكر الحكمة في المنهي عن المتعلقة بالفعل
فان قلت هذه الكراهة اعني طلوع الشمس واستوائها وغروبها على قرب
الشيطان موجودة سواء كانت الصلاة لها سبب ام لا فيجب بانه ماذا نهى
عن الصلاة الا لموافقة من يعبد الشمس فاذا كان لها سبب احيلت
على سببها فخرجت عن الكراهة واذا لم يكن لها سبب احيلت على الوقت
فكرهت ه الساجد لها اي لجهتها فلا يرد ان سجوده لله تعالى اذ الكلام
في المؤمن المصلي والاصح جوازه في معتمد بكلها هذا ينتهي استدراك
الوقت الخامس المذكور بعد فكان الصواب ان يقول الغروب في كلام المصنف
بالقرب منه الذي هو قبل الاصفرار ه وهو ممنوع لان مقارنة الغروب
مكروهة لامرين للفعل والزمان فلذلك ذكر في الاول مع ذكره في الثاني
كما مر نظيره واما ما ذكره قبل اخذه من قول سم يعني بقرب غروبها بان
تصفر وقتان بعد الصبح اداء اي الى ان ترتفع الشمس كرمح وقوله
وبعد العصر اي الى تمام الغروب وان دخلت الكراهة الزمان ايضا لان
الصلاة ثم مكروهة من جهتين خلافا لما تقدم عن قول الاصلية
لو قال المحدودة كان اولى وانما ترد الاولى وهو التنفل وقت اقامة
الصلاة اذا قلنا الكراهة للتنزيه اي في الاوقات الخمسة وهو الذي
صححه في التحقيق وجزم به في الطهارة ض ثم المهذب ومرانه ضعيف
اما اذا قلنا انها للتحريم وهو المذهب فلا ترد واما الثانية فلا ترد ايضا
لان المعتمد عدم حرمة الصلاة حال صعود الخطيب وقبل الجلوس وتنعقد
اما بعد جلوسه بعد صعوده الى تمام الخطبة فتحرم ولا تنعقد فرضا او نفلا
ولا ترد هذه ايضا لذكرها في بابها فتامل على الصحيح من وقول له
والمشهور في المذهب خلافه معتمد مطلقا اي سواء كان لها سبب
متقدم او مقارن اولا حرم وجاز من الخلاف اي لان ما لا كبير كراهتها
مطلقا حتى في حرم مكة فصل من صلاة الجماعة وهي من خصائص
هذه الامة كما نقل عن ابن سراقة ه برماوي والجماعة لغة الطائفة وشرعا
ربط صلاة المأموم بصلاة الامام ولفظها يصلح لهما ويتعين لاحدهما
بالقرينة كتقدم الامام او احرامه والاصل فيها لم يقل في وجوبها

ليجري كلامه على كل الاقوال في انها فرض عين او كفاية او سنة
درجة اي صلاة الشخص جماعة يعدل ثوابها سبعا وعشرين
صلاة من صلاة المنفرد ه وان ذلك يختلف الاولى او كما في غالب النسخ
لان ذلك جواب مستقل وليس من تتمة ما قبله فمن زاد خشوعه وتدبر
وتذكر عظمة من تمثل في حضرته فله سبع وعشرون ومن ليست له هذه
الهيئة له خمس وعشرون وهذا احتمال لا مانع منه والجمع يكفي فيه مثل ذلك
وبهذا التقرير يندفع ما للشهاب قال من نسبة الجواب لعدم الاستقامة
فليتامل يصلي اي غير الخمس والجمعة بعد فرضها بغير جماعة اي بغير
اظهارها وقول الحجر شرعت بالمدينة اي اظهارها فلا ينافي صلاة جبريل
بالنبي عليهما السلام وبالصحابة صبيحة ليلة الاسراء وصلاة النبي عليه السلام
بعلي وصلى ايضا بخديجة فتامل يغفر انفسهم وصيغة التعزية
ليس المصاب من فقد الاحباب انما المصاب من حرم الثواب واقلها
امام ومأموم اي في غير الجمعة الكل اي من حيث الكيفية غير الجمعة بجر
غير نعت للممنوعات ونصبها على الاستثناء والحالية سنة في حمله
على قوله صلاة الجماعة مسامحة لان الصلاة واجبة وان وقعت في جماعة
فلذلك قال سم المراد ان الجماعة سنة بطابفة اي من اهل البلد والوجوب
فلا تسقط بفعل غير اهل البلد ولا بالصبيان والنساء ونحوهم من اهلها
كاحياء اللغة فانه لا يحصل بالصبيان ولا بالاقوا ومثلها د السلام فلا يحصل
بالصبيان نحلا في صلاة الجنازة والجهاد فيسقطان بالصبيان بل سائر فروض
الكفاية تتغير فيه الصبيان كالامر بالمعروف والحرف الا اربعة صلاة الجماعة
والحج والعمرة ورد السلام فلا يجب على النساء الخ شروع في محترزات
القيود السابقة فلا تحت اي ولا تكره فتكون خلاف السنة ولا في
منذورة الا ان كانت الجماعة فيها مندوبة فيعيد الناذر كما اعتمد فتسقط عليه
سنتها ويجب الجماعة فيها اذا نذرها بل ولا تسن ولا تكره ولا خلاف
الاولى ويؤمر الصبي غير المميز الحمل فانه يلحق بالمرأة منها اي
من البيوت قيد معتبر فما قارجمعه في المسجد افضل مما كثر جمعه في البيوت
ليحوز الفضيلتين هل وان لزم عليه فوات الجماعة على من في البيت وافتى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)